

Distr.: Limited
16 March 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الحادية والستون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٨

مشروع التقرير

المقرر: فيتسه سيتسما (هولندا)

إضافة

تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

١- نظرت اللجنة في جلستها السادسة والسابعة، المعقودتين في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨، في البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون على النحو التالي:

"تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية:

(أ) خفض الطلب والتدابير ذات الصلة؛

(ب) خفض العرض والتدابير ذات الصلة؛

(ج) مكافحة غسل الأموال وتشجيع التعاون القضائي لتعزيزاً للتعاون الدولي."

٢- وكان معروضاً على اللجنة للنظر في البند ٦ ما يلي:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2018/2-E/CN.15/2018/2)؛

(ب) تقرير الأمانة عن الوضع العالمي فيما يتعلق بتعاطي المخدرات (E/CN.7/2018/4)؛

(ج) تقرير الأمانة عن الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات (E/CN.7/2018/5)؛



- (د) تقرير المدير التنفيذي عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (E/CN.7/2018/6)؛
- (هـ) مذكرة من الأمانة بشأن التشجيع على تنسيق المقررات ومواءمتها بين لجنة المخدرات ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه (E/CN.7/2018/7)؛
- (و) تقرير المدير التنفيذي عن التصدي لتفشي الأيدز وفيروسه وسائر الأمراض المنقولة بالدم بين متعاطي المخدرات (E/CN.7/2018/8)؛
- (ز) تقرير الأمانة عن تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الأفيونيات غير المشروعة الأفغانية المنشأ من خلال مواصلة وتقوية الدعم المقدم إلى مبادرة ميثاق باريس (E/CN.7/2018/11)؛
- (ح) ورقة اجتماع عن المشاورات بين الخبراء بشأن تحسين إحصاءات المخدرات وتعزيز الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، التي عقدت في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (E/CN.7/2018/CRP.2).
- ٣- وألقت كلمة استهلاكية رئيسة فرع البحوث وتحليل الاتجاهات ورئيسة فرع الوقاية من المخدرات والصحة ورئيسة فرع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات ومنسقة ميثاق باريس وممثلة لوحدة مصادر الرزق المستدامة، التابعة للمكتب.
- ٤- وألقت ممثلة للأوساط العلمية كلمة. وشاهدت اللجنة أيضاً رسالة بالفيديو موجهة من ممثل للأوساط العلمية. وألقى ممثلو منتدى الشباب التابع للمكتب كلمة.
- ٥- وتكلم ممثلو السودان وكرواتيا واليابان وكولومبيا والصين وجنوب أفريقيا وكندا وجمهورية كوريا وتايلند والجزائر والمكسيك وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والسلفادور.
- ٦- وتكلم أيضاً المراقبون عن زامبيا وناميبيا وماليزيا وتركيا ونيجيريا والمغرب وصربيا واندونيسيا ومصر.
- ٧- وتكلمت المراقبة عن دولة فلسطين.
- ٨- وتكلم المراقبان عن برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٩- وتكلم المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- ١٠- وتكلمت المراقبتان عن رابطة "Proyecto Hombre" والاتحاد الدولي المعني بسياسات مكافحة المخدرات والمراقب عن التحالفات المجتمعية من أجل شباب خال من المخدرات.

ألف - المداولات

- ١١- أعاد عدة متكلمين تأكيد التزام بلدانهم بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وكذلك بالإعلان السياسي وخطة العمل والبيان الوزاري المشترك لعام ٢٠١٤ والوثيقة الختامية

للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في عام ٢٠١٦. وذكر عدة ممثلين أن هذه الوثائق الثلاث متكاملة ويعزز بعضها بعضاً، وأنه ينبغي للإجراءات المقبلة أن تهدف إلى تعزيز غايات وأهداف الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

١٢- وأبرز عدة متكلمين أهمية الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، وأعربوا عن التزامهم بمواصلة التصدي لمشكلة المخدرات العالمية على نحو متوازن ومتكامل وشامل، بوسائل منها توطيد التعاون القائم على أساس المسؤولية العامة والمشاركة. وأبرزت أهمية اتباع نهج يوازن بين جهود خفض الطلب وخفض العرض، كما أبرزت الحاجة إلى أن تؤخذ في الحسبان الحقائق الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي.

١٣- وذكر أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية توفر أساساً لتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الغايات والأهداف الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل. وأشار عدد من المتكلمين إلى الإنجازات التي حققتها حكوماتهم في تحقيق تلك الغايات والأهداف، وأشار بعض المتكلمين في هذا الصدد إلى ضرورة تمديد الموعد المستهدف إلى ما بعد عام ٢٠١٩. وأشار عدد من المتكلمين إلى أهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في معالجة مشكلة المخدرات العالمية.

١٤- ورحب عدد من المتكلمين بتقرير المدير التنفيذي عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل. وأشار عدة متكلمين إلى التحديات والعوائق المتبقية فيما يتعلق بتنفيذ تلك الغايات والأهداف، وأشار أحد المتكلمين في هذا الصدد إلى ضرورة استكمال البيانات بتحليل للأثر الناتج.

١٥- وذكر أحد المتكلمين أن من شأن إجراء تقييم للإنجازات المحققة حتى عام ٢٠١٩ أن يبين أن المجتمع الدولي لم يتمكن من كبح إنتاج المخدرات واستهلاكها، وأنه ينبغي تفادي تحديد غايات غير واقعية. وذكر المتكلم أنه ينبغي، من ثم، ألا تُقيم إنجازات أي بلد على أساس أحجام الزراعة غير المشروعة ومساحة المناطق المزروعة، لأن هذا التقييم لن يكون دقيقاً.

١٦- وأبرز عدة متكلمين ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المعنية، ضمن إطار ولاية كل منها، في جهودها الرامية إلى معالجة مشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

١٧- ودعى المجتمع الدولي إلى التعاون وإلى مواجهة ازدياد الاتجار بالمخدرات، كما دعى المكتب إلى مساعدة الدول في هذا الشأن من خلال تقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات.

١٨- وأشار عدد من المتكلمين إلى هدف حكوماتهم المتمثل في بلوغ مجتمع خال من تعاطي المخدرات، وأشاروا إلى نهجها القائم على عدم التسامح إطلاقاً مع الاتجار بالمخدرات وصنعها. وذكر أحد المتكلمين أنه لا يمكن تطبيق الاستراتيجيات ذاتها في كل البلدان، وأنه ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا الصدد الحالة الواقعية فيما يخص المخدرات، وكذلك العوامل الاجتماعية والثقافية.

١٩- وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لجهود المجتمع الدولي، وكذلك لجهود اللجنة، في العمل على تحسين خدمات الصحة العامة، مع مراعاة أعلى معايير حقوق الإنسان.

١- خفض الطلب والتدابير ذات الصلة

٢٠- شدّد كثير من المتكلمين على ضرورة اتباع نهج متوازنة ومتكاملة بشأن خفض الطلب، وأفادوا عن الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين الجهات المعنية بالصحة والتعليم وإنفاذ القانون وغيرها من الجهات في مجال تنفيذ تدخّلات صحية متمحورة حول حقوق الإنسان. وأشار إلى ما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية من أحكام متعلقة بخفض الطلب، وكذلك إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢١- وأثيرت مسألة الحاجة إلى تدخّلات مجتمعية من أجل التصديّ الفعّال لظاهرة الانتشار الوبائي للمؤثرات الأفيونية، وكذلك الحاجة إلى توفير العلاج كبديل للحبس. وأشار إلى الأنشطة الوقائية القائمة على التعليم والأسرة والمجتمع؛ وتشمل هذه الأنشطة استخدام المنصّات الإعلامية الإلكترونية وحملات التوعية. وأبرزت أهمية توفير العلاج الفارماكولوجي والنفسي-الاجتماعي وكذلك تقديم خدمات مراعية للاعتبارات الجنسانية. كما أبرزت الجهود الجارية لتدريب مقدمي الخدمات ذات الصلة، وكذلك التدابير المتخذة لتدعيم البيانات المتعلقة بتعاطي المخدّرات وعواقبه الصحية.

٢٢- ورحّب عدة متكلمين بالمبادرات الرامية إلى تحسين نوعية خدمات الوقاية والعلاج من تعاطي المخدّرات، بما في ذلك بالرجوع إلى ما نشره المكتب ومنظمة الصحة العالمية من معايير ذات صلة. وأعرب أحد المتكلمين عن قلق حكومته لأنّ المعايير الدولية لعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدّرات لا تتضمن إشارات إلى برامج العلاج المعان بالهيروين.

٢٣- وأشار بعض المتكلمين إلى تنفيذ تدخّلات لتخفيف الأضرار ضمن إطار تدابير شاملة بشأن الصحة العامة قائمة على أدلة علمية تهدف إلى الحدّ فعلياً من انتشار فيروس الأيدز والتهاب الكبد الوبائي بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدّرات. وذكر أحد المتكلمين أنّ التدخّلات الرامية إلى تخفيف الأضرار ينبغي ألا يوصى بها لجميع البلدان.

٢٤- وشدّد أحد المتكلمين أيضاً على ضرورة تفادي النهج الأحادية الجانب في خفض الطلب، مثل إباحة القنب، نظراً لما يترتّب على تلك التدابير من أثر على البلدان والمناطق المجاورة.

٢٥- وشدّد على أهمية تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك داخل السجون، وعلى أهمية التنسيق والتعاون الوثيقين بين قطاعات العدالة الجنائية والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها من القطاعات، وكذلك مع المجتمع المدني، من أجل توفير خدمات الوقاية من فيروس الأيدز لتعاطي المخدّرات وعلاج المصابين به ورعايتهم.

٢٦- وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة معالجة مسألة وصم تعاطي المخدّرات، وشدّدوا على ضرورة ضمان أن تكون التدخّلات مصمّمة على نحو يناسب النساء، وأن تراعي أيضاً العوامل الثقافية.

٢٧- وشدد كثير من المتكلمين على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية، بما في ذلك من جانب المكتب وسائر الجهات المعنية، بغية بناء قدرات خبراء البلدان في مختلف مجالات خفض الطلب.

٢- خفض العرض والتدابير ذات الصلة

٢٨- دعا عدة متكلمين إلى تحسين التعاون بين السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية. وشجع عدة متكلمين على توثيق التعاون بين سلطات النيابة العامة وسلطات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية. وشدد كثير من المتكلمين على الحاجة إلى تبادل آني للمعلومات والاستخبارات الجنائية، كما شددوا على أهمية العمليات المشتركة المتعددة الأطراف في مكافحة الاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة به مكافحة فعالة. وأبرز عدة متكلمين الحاجة إلى تدابير فعالة للتصدي لزراعة المخدرات وصنعها وتوزيعها بصورة غير مشروعة.

٢٩- وأشار عدد من المتكلمين إلى استمرار صنع المؤثرات النفسانية الجديدة وانتشارها، وكذلك إلى ما تمثله المنشطات الأمفيتامينية من خطر شديد على بلدانهم ومناطقهم. وذكر بعض المتكلمين أن ارتفاع عدد حالات تناول جرعات زائدة من شباته الأفيون والوفيات الناتجة عن ذلك قد أبرز الحاجة الماسة إلى جهود لخفض العرض. وأشار عدد من المتكلمين إلى التحديات التي يطرحها ازدياد تعاطي الترامادول والاتجار به، ورأوا أنه ينبغي وضعه تحت الرقابة الدولية.

٣٠- وأشار إلى الأنماط الجديدة لصنع المخدرات والاتجار بها، وإلى ضرورة اتباع السلطات الوطنية نهجاً مبتكرة في هذا الشأن. وأشار بعض المتكلمين أيضاً إلى الجهود المبذولة لتعطيل أنشطة الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر. وأشار عدد منهم إلى تزايد استخدام المتجرين بالمخدرات الخدمات البريدية وخدمات التوصيل.

٣١- وأشار عدد من المتكلمين إلى فائدة نظام "بن أونلاين". ودُعيت السلطات الوطنية ذات الصلة إلى اتخاذ تدابير لرصد ومراقبة عمليات استيراد وتصدير وتوزيع الكيمياءويات السليفة للمخدرات في بلدانها على نحو فعال، كما دُعيت إلى التعاون مع شركات القطاع الخاص في هذا الشأن. وأشار أيضاً إلى فائدة نظام الإنذار المبكر ومشروع آيون.

٣٢- وقدم عدة متكلمين معلومات عن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لمكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك تفكيك شبكات إجرامية والقيام بعمليات حجز ومصادرة والمشاركة في تحقيقات مشتركة. وأشار بعض المتكلمين إلى التحديات التي تطرحها زراعة القنب والاتجار به في بلدانهم.

٣٣- وذكر أن من شأن مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة، جنباً إلى جنب مع التزامات الحكومات وسائر الجهات المعنية، أن تفضي إلى برامج أنجع للتنمية البديلة المستدامة. وأشار عدد من المتكلمين إلى جهود بلدانهم الرامية إلى تدعيم برامجها الخاصة بالتنمية البديلة، بما فيها برامج التنمية البديلة الوقائية، وإلى تبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى والخبرات الفنية.

٣٤- وعاود المتكلمون تأكيد الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة متوسطة الأمد وطويلة الأمد في مجال التنمية البديلة، ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم وإلى فتح الأسواق الدولية أمام منتجات التنمية البديلة.

٣- مكافحة غسل الأموال وتشجيع التعاون القضائي تعزيزاً للتعاون الدولي

٣٥- أشار عدة متكلمين إلى الصلة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفتوا الانتباه إلى أن هذا يطرح تحديات خطيرة في بلدانهم. وشدد عدة متكلمين على الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي وضمان فعاليته، وكذلك إلى تعزيز التعاون وإقامة الشبكات على الصعيد الإقليمي، من أجل التصدي الفعال لمشكلة المخدرات العالمية ومعالجة العوامل التي تقوض أمن الناس وصحتهم ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي. وشدد على الحاجة إلى إنشاء شبكات تعاون مستدامة، وعلى أهمية دور المكتب واللجنة في هذا الشأن. وأشار عدد من المتكلمين إلى ما أبرمته بلدانهم من اتفاقات تعاون ثنائية.

٣٦- وشدد بعض المتكلمين على أن استرداد الموجودات لا يزال يمثل تحدياً كبيراً، وأبرزوا أهمية دور الشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، مثل شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في بناء القدرات وصوغ السياسات المتعلقة بإدارة الموجودات. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية التعاون بين الوكالات على مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك غسل الأموال، كما أشاروا إلى استخدام غسل الأموال من جانب المجرمين الضالعين في الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة النارية والجرائم المالية والإرهاب وسائر أشكال الجرائم. وشدد في هذا الصدد على أهمية التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية التابعة للبلدان. وأشار بعض المتكلمين إلى أنشطة مجموعة العمل المالي.

٣٧- وأشار عدة متكلمين إلى أهمية التعاون القضائي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما فيه تبادل الممارسات الفضلى والمعلومات. وأبرز عدة متكلمين الحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون بين المكتب وسائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية. وأشار إلى انخراط الدول الأعضاء الفعال في مختلف الآليات الإقليمية.

٣٨- ونه عدد من المتكلمين إلى أن هناك تكنولوجيات جديدة، مثل العملات المشفرة، تشكل مخاطر كبيرة على نظمهم المالية، وقالوا إنه يلزم بذل جهود جماعية لمكافحة تلك التكنولوجيات.